

مُصَنَّفَاتُ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ

(المؤرخ ١٣١٣ هـ)

٣٤



1000th ANNIVERSARY
INTERNATIONAL CONGRESS
OF (SHEIKH MOFEED)

الذاكرة

بأصوات الفقهاء

المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاء الشيخ مفيد

الذاكرة

بإسهاب الفقيه

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)



التذكرة بأصول الفقه = مختصر كتاب أصول الفقه	الكتاب :
الشيخ المفيد (ره)	المؤلف :
الشيخ مهدي نجف	تحقيق :
الأولى	الطبعة :
١٤١٣ هـ ق	التاريخ :
المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد	الناشر :
مهر	المطبعة :
مؤسسة آل البيت	صفّ الحروف :
٢٠٠٠	الكمية :

الرسالة التي بين يدي القارئ الكريم
عنونها الشيخ محمد بن علي بن عثمان الكراجكي
في كنزه بـ«مختصر التذكرة باصول الفقه» وقال استخرجته
لبعض الاخوان من كتاب شيخنا المفيد أبي عبد الله محمد
ابن محمد بن النعمان رضي الله عنه . وختمها رضوان الله
تعالى عليه بقوله : «ولم أتعدّ فيه مضمون كتاب شيخنا
المفيد رحمه الله حسب ما طلبت» .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«أصول الفقه» يعني: العلم الذي يحتوي على القواعد العامة التي

يعتمدها الفقيه عند ما يريد معالجة أدلة الأحكام الفقهية ليستنبطها منها، وهي تتنوع الى قواعد تحدّد نوعية الأدلة القابلة للاستخدام في الفقه، و الى قواعد تحدّد مدى دليّة تلك الأدلة، و الى قواعد تحدّد شروط الاستدلال الصحيح و طرقه و مسالكه المعتمدة شرعاً، و الى قواعد تحدّد الادوات اللازمة للمعاملات عند تعارض الأدلة و تنافياها.

و بمعرفة هذه القواعد و استيعابها ثم تطبيقها يكون الفقيه على عدّة و قوة لاستبطان الحكم في علم الفقه معتمداً مبانيه الأصولية تلك.

و قد كان الفقهاء الشيعة يستخدمون هذه الاصول و القواعد بالسليقة التي تطبّعوا عليها و تلقوها في معاملاتهم العرفية التي كانوا يتداولونها في مدارسهم و على أساليبهم اللغوية المرتكزة في فهم معاني الالفاظ و تحصيل التفهيم و التفاهم، اعتماداً على ما لهم من قوة في التقنين و القناعة بالاعراف المتفق عليها

بين العقلاء.

ولما تكثرت المعارف و تداخلت كان من الضروري إبراز هذه القواعد في قالب معين، و جمعها في إطار محدد، سَمَّى بعلم «أصول الفقه».

و لقد اصطبغت وحدات هذه القواعد، و نماذج مطبقة منها في ما ورد عن الأئمة عليهم السلام من أحاديث تحتوى على أكثر من مجرد عرض الاحكام و سردها، بل تحتوى على الاستدلالات و المناقشات الفقهية، و خاصةً عند ما كان الفقهاء من أصحابهم، يحاولون التفريع على ما كان الأئمة عليهم السلام يطلقونه من نصوص و قواعد.

و كما تألَّق فقهاء الشيعة منذ الصدر الاول في تقرير هذه القواعد و استخدام هذه الأصول، فإنهم كذلك سبقوا في تحريرها و ضبطها و تقييدها في المؤلفات. فكانت هناك مؤلفات في بعض الجوانب الأصولية الهامة، كمباحث الألفاظ، و العموم و الخصوص، و الاجمال و البيان.

أما قدماء الفقهاء فكانوا يحررون مبانيهم الاصولية ضمن الكتب الفقهية و في خلال المسائل التي تناسب تلك البحوث، و خاصة عند التعرض للخلاف و نثار المناقشات بالنقض و الابرام، فيعدون ما يصلح للاستدلال و يرفضون ما لا يصلح، كما هو الحال بالنسبة الى أدلة القياس و الرأي و الاستحسان و المصالح المرسلة، الباطلة عند الشيعة.

و مع أن المؤلفات الشيعية القديمة في هذا الفن عرّضت للتلف و الإبادة، فإن التاريخ احتفظ لنا بهذا المختصر من كتاب ألفه الشيخ المفيد، في مرحلة متقدمة مما يدل على نضج هذا الفن و تكامله في عصره.

و بالرغم من التوسع و التقدم و الازدهار الذي امتاز به هذا العلم في

العصور الأخيرة، وضخامة مباحثه و مؤلفاته إلى حدّ الاعجاب و الفخر، إلا أنّ وجود مثل هذا الكتاب - على اختصاره و ايجازه - في عهد المفيد يدل على اصالة قواعده، و أن ما تحتويه من آراء و نظريات متطورة لم تحصل فجأة، و لم تكن وليدة ساعتها، و إنّما هي استمرار و امتداد لجهود اصولية متعاقبة، كما أنّها تعتبر أساساً قوياً للجهود المتتالية التي حمل رايتها تلامذة المفيد و من بعدهم أعلام الشيعة الكرام.

و مهما يكن، فإنّ مؤرّخ علم الاصول يمكنه أن يحدّد معالم هذا العلم في عصر المفيد و ما حوله، من خلال هذه الرسالة على اختصارها.

كما أنّا نفق فيها على عناصر من فكر الشيخ المفيد الأصولي، نشير إلى أهمّها:

١- الأدلة:

جعل الشيخ المفيد مصادر الحكم الشرعي: العقل ثمّ اللسان (اي اللغة) و هو مصدر معرفة المفردات و المعاني اللغوية، ثم النصوص الشرعية من الكتاب و السنة، و الملاحظ أنّه عطف على السنة أقوال المعصومين الاثمة الاثني عشر عليهم السلام، مما يوحي أن مصطلح «السنة» عنده يختص بالمروي عن الرسول صلى الله عليه و آله.

و يلاحظ - أيضاً - أنّه لم يذكر «الإجماع» في أدلّة الأحكام الشرعية، و السبب أنّه لا يقول بحجّية الاجماع في نفسه، و إنّما يلتزم بالاجماع الدخولي، الذي تكون العبرة فيه بقول المعصوم الداخل فيه، فلذا لم يعدّ الاجماع وحده دليلاً مستقلاً.

٢- الخبر الواحد:

حكم بحجّية الخبر الواحد بشرط الاقتران بقريضة تؤيد صدقه، أو بدليل

عقليّ، أو بشاهد من عرف أو بالإجماع غير المخالف، وإلاّ لم يكن حجة، بل صرّح بأنّه: «لا يوجب علماً ولا عملاً».

٣- المراسيل:

و حكم بحجية الخبر المرسل - غير المعارض بأقوى منه - و قال: «يعمل به أهل الحق على الاتفاق».

٤- الظواهر:

يقول بحجية ظواهر الكتاب، بعد إثبات أنّ للكتاب ظاهراً مراداً منه و استنكر القول بنفي الظاهر منه .

كما اعتمد على أسباب نزول الآيات للتوصل إلى المراد القرآنيّ.

٥- دلالة الأمر على النهي عن ضده:

يقول بعدم دلالة الأمر بالشئ على النهي عن ضده بالدلالة اللفظية الوضعية، و انما يقول بدلالة العقل على ذلك و حكمه به، و على أساس استحالة اجتماع الفعل و تركه عقلاً، فإذا كان الفعل مطلوباً فالضدّ غير مطلوب . و هذا يدل على استخدام الاصوليين لحجة العقل في فترة متقدمة من تاريخ علم الاصول .

٦- اشترط العلم بالحقيقة و المجاز، و لم يكتف فيهما بالظنّ، و جعل الطريق الى ذلك أحد أمرين:

١- الإجماع من أهل اللغة .

٢- الدليل المثمر للبيان .

و لم يعتمد على كلام بعض أهل اللغة، أو بعض أهل الاسلام من ليس بحجة في المقال و الفعال، فانه لا يعتمد في إثبات حقيقة الكلام .

و أوجب التوقف إذا لم يَقم دليل علميٍّ على تعيين المعنى الحقيقي او المجازي.

٧- في التخصيص:

ادعى أن السنة الفعلية لا تكون مخصصاً لعامً لفظيٍّ، إلا إذا كان أصل العام لا يصح إلا بفرد خاصٍّ، وقد مثل لذلك بقوله: إذا روى أن النبيَّ صلى الله عليه و آله أحرم، لم يجب الحكم بذلك أنه أحرم بكل أنواع الحجٍّ من أفراد و قرآن و تمتع، بل إنَّما يصح الإحرام بنوع واحدٍ، فوجب القضاء بالتخصيص بواحد منها فقط.

٨- المجمل و المبيِّن:

عبر عنهما بالكنية و الظاهر، و هي تسمية غير معروفة في المصادر الاصولية المعاصرة.

٩- يقول بنسخ الكتاب بالكتاب، لكن لا بالسنة، و يقول بمجيء النسخ في أخبار الرسول صلى الله عليه و آله و سلم عند تعارضها، لكن لا يقول بالنسخ في أحاديث الأئمة عليهم السلام.

إن احتواء هذه الرسالة على صغرها على هذه الآراء من الشيخ المفيد تزيد من أهميتها، مع أن الذي يبدو من النسخ أنها مختصرة من أصلها الكامل، المسمى في الفهارس بـ «التذكرة بأصول الفقه».

و لو قدر أن حصلت لنا النسخة الكاملة من كتاب الشيخ لأفادتنا أكثر من ذلك، و لو قفنا على جوانب أهم من معالم الفكر الاصولي في مدرسة الشيخ المفيد رحمة الله عليه.

و بالله التوفيق. و كتب السيد محمد رضا الحسيني الجلالى

دايرة فليكت آسان قدس

النسخة «ب» وكتبت سنة ٦٧٧ هجرية .

مختصر التذكرة بأصول الفقه
استخرجته لبعض الأخوان في كتاب شجته المفيد لعبد الله محمد بن محمد
ابن النعمان رضي الله عنه هـ
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله اهل الحمد مستحقه وصلواته على خيرته
المصطفى من خلقه سيدنا محمد رسوله الدال بآياته على صدقه وعلى اهل
بيته الائمة القائمين من بعده بحقه هـ سالت ادام الله عزك ان ثبت لك
جمل من القول في اصول الفقه محتف به ليدرك ذلك نذره بالمعتقد في ذلك

ميسرً وأنا أصيرُ إلى محبوبك وانتهى إلى مرادك ومطلوبك بعون الله وحسن
توفيقه ٥ اعلم أن أصول الأحكام الشرعية ثلثة استنبأها باب الله سبحانه
وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وأقول لا يمد الظاهر من بعد صلوات الله
عليهم وسلامه والطرق الموصلة إلى علم المشروع في هذه الأصول ثلثة أحدها
التقليد وهو السبيل إلى معرفته حجه القرائن ودلائل الأخبار والمأثورات في اللسان
وهو السبيل إلى معرفته بمعاني الحلالم وقالها الأخبار وهي السبيل إلى اثبات
إعيان الأصول من الكتاب والسنة وأقول لا يمد إليه علم السلم والأخبار الموصلة
إلى العلم بأدكروا ثلثة أخبار خبر متواتر وخبر واحد وقربة تشهد
بصدقته وخبر مرسل في الأسناد يجعله أهل الحق على الاتفاق ومجانبة
القرآن على ضربين ظاهر وباطن فالظاهر هو المطابق لظاهر العبارة حقيقةً
على عادتها أهل اللسان كقوله سبحانه إن الله لا يعلم الناس شيئاً ولئن
الناس انفسهم يعلمون ذل إلا قليلاً العارفين باللسان يفهمون من ظاهر هذا
اللفظ المراد والباطن هو ما خرج عن ظاهر العبارة وحقيقتها إلى جوه
الاشتقاق محتاج العاقل في معرفته المراد من ذلك إلى الدلالة الزائدة على
ظاهر اللفاظ كقوله سبحانه اقموا الصلاة وأتوا الزكاة فالزكاة في
ظاهر اللفظ هي الزكاة حسب المعهود من أهل اللغة وهي في الحقيقة لا يصح
منها القيام والزكاة هي النعم عندهم بلا خلاف ولا يصح أيضاً فيها الابتزاز وليس
المراد في الآية ظاهرها وإنما هو أمر مشروع فالصلاة المأمور بها فيها هي أفعال
مخصوصة مشتملة على قيام وركوع وسجود وجلس والزكاة المأمور بها فيها هي

اخراج مقدار من المال على وجه ايضا مخصوص وليس بينهم هذا من ضايف القول
 فهو باطن المقصود و انواع اصول معاني القرآن لدفعه آخرها الامر وما
 استعمله لفظه وثانيها النفي وما استعمل فيه ايضا لفظه وثالثها الخبر عما
 يستوعبه لفظه ورابعها التقرير وما وقع عليه لفظه وللامر صورة محقة
 في اللسان يميز بها عن غيره في الكلام وهي قولك افعل اذا ورد مرسل على الإطلاق
 وان كانت هذه اللفظة تستعمل في غير الامر على سبيل الاتع والجواز السؤال
 والاباحة والخلق والمسح والتقييد والامر المطلق يقتضي الوجوب ولا يعلم
 انه ندب الا بدليل واذا علق الامر بوقت وجب الفعل في اول الوقت وكذلك
 اطلاءه يقتضي المبادرة بالفعل والتجيل والاحتياط اكثر من مره واحد ما لم
 يشهد بوجود التكرار للدليل فان تكرر الامر وجب تكرار الفعل وان شئت حجه
 بان المراد تكرر التاكيد فاما الامر ان اعطى احدا على الاخر فالواجب ان
 يراعى فيها الانصاف في الصورة والاختلاف فان اشتد ذلك على التاكيد وان
 اختلفا كان للمأخذ في القول في الخبرين اذا اتساوا في الصورة كالقول في الامر من
 وانتال الامر بحجز صاحبه وسقط عنه فرضه وان وجب الفعل عليه
 واذا ورد لفظ الامر معاقبا للذكر الخطا فاذا اباحه دون الاجابات لقول الله
 سبحانه فاذا قضيت الصلاة فاستروا في الارض بعد قوله اذا نودي للصلاة من
 يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله واذا ورد الامر بفعل شي على طريق التحجير
 كوروده في الفارة المين قل واحد من تلك الاشياء واجب بشرط اختياره
 المأمور وليست واجبه على الاجتماع ولا بالاطلاق وما لزم الفعل الا به

فهو واجب لوجوب الفعل المأمور به وكذلك الأمر بالمسبب دليل على وجوب فعل
 السبب والأمر باطراد دليل على وجوب فعل الأرادة وليس الأمر بالشئ قسراً
 فهو عن صده ولأنه يدل على التهي عنه بحسب دلالة على خطره وبإسقاطه الإجماع
 بفعل تركه يقتضيه صحة الفعل العقلية عن صده ما أمر به وإذا ورد الأمر بلفظ
 المذكر مثل قوله يا أيها الذين آمنوا وما بالالمؤمنون والمسلمون وشبهه فهو مشروط
 بظاهرة إلى الرجال والنساء ولا يدخل تحتها شئ من الأناث لا بدليل سواء فاما
 تغليب المذكر على المذكر فأنما يكون بعد جمعها بلفظها على التصريح ثم غيرها
 من بعد بلفظ المذكر متى لم يحجر للمؤن ذكرها بحصة من اللفظ فليس تتبع العلم
 عند ورود لفظ المذكور بان فيه تغليباً إلا ان ثبت ان المتكلم قصد الأناث
 والمذكور معاً بغيره فاما الناس فكلهم نعم الذكور والأناث وأما القوم
 فكلهم نعم الذكور والأناث وإذا ورد الأمر بقيد بصفة يحصر ببعض
 المطلقين فهو مفطور على ذي الصفة غير متعدي إلى غيره لا بدليل لقوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا فأنذروا إذا ورد بصفة تتعدى المذموم إلى غيره من المطلقين كان
 متوجهاً إلى سائرهم على العموم إلا ما خصه الدليل كقوله جل وعز ما بها النبي
 إذا طلقت النساء فلو لم يردنهن والأمر بالشئ لا يكون إلا قبله لاستحالة
 تعلق الأمر بالموجود والأمر متوجه إلى الطفل بشرط البلوغ وكذلك الأمر
 للعدم بشرط وجوده وعقله الخطاب ويصح أيضاً توجيه الأمر إذا لم يعلم
 من حاله أنه عاجز في المستقبل عما أمر به أو محال منه وسنه أو مختزم دونه لما
 يجوز في ذلك من مصلحة المأمور في اعتقاده فعل ما أمر به واللفظ له في

استحقاقه الترتيب على نفسه وأما إذا استصلاح غيره من الملقين بامر فلما
خطاب للمعدوم وأجمادات والموات فحال ولا إمرار لعينه ونفسه فاما
الشيء له صورته في اللسان محققه يتميز بها من غيره وهي قولك لا تفعل إذا
ورد مطلقا والنهي في الحقيقة لا يكون منك الملزوم ذلك الأمر والنهي
موجب للترك المستدام ما لم يكن شرط بمحصص محال أو زمان فاما الخبر
بأن ما امتن فيه الصدق والكذب له صيغه بنيه يتفصل بها بما يخالفه
في معناه وقد استعار صيغته فيما ليس بخبر كما يستعار غيرها من صيغ الحقائق
فيما سواه على وجه الاستعارة والمجان قال الله عز وجل من دخله دار إيمان فهو
بصيعته الخبر والمراد به الإبرار ممن دخله والعام في معنى الكلام ما إذا
لفظه أشير في أفراد والخاص ما إذا واحد لا دون ما سواه لا أصل للخصوص
وأصل للعموم الاجتماع وقد يعبر عن كل واحد منها بلفظ الآخر شيئا وتحورا قال
الله تعالى إننا نحن ربنا للذين ظفروا من غير عن نفسه سبحانه وهو
ملبظ بالجمع وقال سبحانه الذين قال لهم الناس إننا لبرء منكم فأنشروهم
فزادهم إيمانا وقالوا حسبا الله ونعم الوكيل وكان سبب نزول هذه الآية
أن رجلا قال لا إله إلا الله عليه السلام فيل ونفعه أحدان لباستين فتجمع لهم
الجمع فقال لا إله إلا الله عليه السلام حسبا الله ونعم الوكيل فاما اللفظ الخاص
المعبر به عن العام فهو قوله عز وجل الملك على أرجائها وأما أراد الملاية
وقوله ما بها إلا مناعز بريل الريم يريد بها الناس وكل لفظ
أفاد من الجمع ما دون سيعاب الجنس فهو علم في الحقيقة خاص بالاختلاف

كقوله عز وجل فتعنا عليهم ابواب حل شي ولم ينسخ عليهم ابواب الجنان ولا ابواب
النار وقوله ثم اجعل على كل جبل منقرا أو أنا إذا بعض الجبال كقول
القبائل كما قال بل عجيبه والأمثال في ذلك كثيرة وهو كله عام في اللفظ خاص
بفقوره على استيعاب فاما العموم المستوعب للجنس فهو ما إذا دل القول على
ما دخل تحته وضع للعبارة عنه في اللسان والسمع وجل والله جل شيء عليم وقال
سبحانه من علمها فإن في معنى وجه ربه والجلال والالهام فاما الالفاظ المنقولة
إلى الاشتراك فهو على إجماعها هو مبنى معنى سابع في أنواع مختلفة كاسم شيء
على التثنية فهو وإن كان في اللغة موضوعا للموجود دون العدم فهو يعم
الاجزاء والأجسام والأعراض غير أن لكل ما شمله مما عدا ذواته أسماء على التفصيل
بينات يحصل كل اسم منها نوعه دون ما سواه وسنهارجل وإنسان وفيه ونحو ذلك
فانه ينفع على كمال اسم من هذه الأسماء على أنواع في الصور والهيئات وهو موضوع في
الأصل المعنى يعم ويشمل جميع ما في معناه ومن الالفاظ المشتركة ضرب آخر هو
قولهم غير ووقع هذه اللفظة على خارجة البصر وغير الماء والذهب في جيد
الاشياء وصاحب الخير وميل الميزان وغير ذلك فهذه اللفظة مجردة غير
مؤينة لشيء مما عدا ذواتها وإنما هي بعض البنى وتامة وجود الاضافة أو ما يقوم مقامها
من الصفات المخصوصة وإذا ورد اللفظ وكان محصورا بديل فهو على العموم
في تحته مملوءا بالمخصوص ونقول أنه عام على المجاز لأنه منقول عما يسمي من الاستيعاب
إلى ما دون من المخصوص وحقيقة المجاز هي وضع اللفظ على غير ما بني له في اللسان
فلذلك نال المجاز وإذا ورد لفظان علما أن كل واحد منهما يرفع حكم صاحبه

ولم يعرف المتقدم منها من المتأخر فيقال إن أحدهما نسخ والآخر ناسخ وجب بينهما
 الوقف ولم يجز التقاب أحدهما على الآخر إلا أن يحضر دليل ذلك كقوله سبحانه
 والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصيته لأزواجهم ستاغا إلى التحول غير
 إخراج وهذا عموم في جميع الأزواج المخلفات بعد الوفاة وقوله والذين يتوفون
 منكم ويذرون أزواجا يترتب من انفسهن أربعة أشهر وعشرا وهذا إحصاء عام
 وحجتها متساوية فلا بد أن العلم قد احاط بتقدم أحدهما فوجب القضاء بالتأخر
 الثانية منها لأن المصواب والوقف عن الحكم بشئ منهما وكذلك إذا ورد حرجان
 في قضية واحدة أحدهما خاص والآخر عام ولم يعرف المتقدم من المتأخر بينهما ولم
 يمكن الجمع بينهما وجب الوقف فيهما مثل ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال
 لا نكح الأبوي والدراية عنه من قوله ليس للولي مع البنت أمر وهذا الخط الأول
 وفي الأساس لا يفتى عليه بالأول وكل واحد منهما يجوز أن يكون الناسخ للآخر
 فقد لنا عنهما جميعا لعدم الدلالة على التفاضل بينهما وصرفنا إلى ظاهر قوله عز
 وجل أنا نكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله وانكحوا الإيما منكم في إباحة النكاح
 غير اشتراط ولي على الإطلاق وإذا ورد لنكاح عام في حريمه وكان معه
 لنكاح خاص في ذلك الحكم بعينه وجب القضاء الخاص وليس هذا مثل الأول
 ومثاله قول الله عز وجل والذين هم لأزواجهم حائلون لا ينكحون أزواجهم أو ما ملكت
 أيانهم فانهم غير ملوك ومن هذا عام في ارتفاع اللزوم عن وطى الأزواج على حاله
 والخصوص قوله سبحانه ويلاونك عن المحيض فلهذا في نكاحها لا ينكحون النساء
 المحيض ولا تنسوهن حتى يطمئن أزواجهن فأما الآية الأولى التي منع حكم آية

المحض بأسره وإذا تضمننا ما في الثانية من الخصوص لم يرتفع حكم الأولى العام من
 كل الوجوه فوجب التصاويه التخصيص منها ليصح العمل على ما بيناه بهناه وإذا
 سبق التخصيص اللفظ العام أو رد مقارناله فلا يجوز القول بأنه ناسخ لحكمه
 لأن العموم لم يثبت فثبت حكمه وإنما خرج إلى الوجوه محض صاناً وجب الحكم
 الخصوص والسخ إنما هو منع موجود لو ترك لأوجب حكمًا في المستقبل والذي
 يمنع اللفظ العام لا يخرج منه شيئاً دخل تحته وإنما دل على أن المنظم به أراد
 به الخصوص ولم يقصد به إلى ما بين في المنظر في العموم كما يدل الدليل على أن المجوز
 لم يرد من المخرج إلى الاسم وإنما أراد غيره ومقد إلى وضعه على غير ما بين له في
 الأصل وليس يحتمل العموم للدليل العقل والقرآن ولأنه الثانية ٥ فاما التفسير
 فالأمر فما عندنا في الشريعة ساقطان لا يبرهان علمًا ولا يحضن عامًا ولا
 يبرهان خاصًا ولا يبرهان على حقيقته ٥ ولا يجوز تخصيص العام بحال الواحد بل لا
 يوجب علمًا ولا عملًا وإنما عطفه من الأخبار ما انتفع العذر بصحة عن النبي صلى
 الله عليه وآله وعن أحد الأئمة عليهم السلام وليس يصح في المنظر دعوى العموم
 بذل الفعل وإنما يصح ذلك الدلائل المبني في الصور منه المخصوصة فمن تعلقت
 بعموم الفعل تنفذ خالف العقول وإذا كانه إذا روى أن النبي صلى الله عليه
 وآله أحرم لم يجعل الحكم بذلك على أنه أحرم بل منع من أنواع الحج من أفراد وقرآن
 ومنع وإنما يصح للأحرام بنوع منها واحد وإذا ثبت الخبر عنه عليه وآله السلام أنه
 قال لا يسلخ المحرم وجب عموم خط المنحاح على جميع الحرمات مع اختلافهم فمسألة
 أحرموا به من أفراد وقرآن تنفع أو عمره مبتولة ٥ ونحو الخطاب هو ما فهم منه

المعنى وان لم يكن رضا محجابه بمعقول عادة اهل اللسان في ذلك كقول الله عز وجل ولا تتلها ف ولا تنشرها فقد فهم من هذه الجملة ما تضمنه نصها بضمها وما دل عليه بعرف اهل اللسان من الرجوع عن الاستعانة بما لا يدل على البراءة على قول التبايل لها ف وما تناخاظم عن اثباتهما من القول وما اشبه ذلك من الفعل وان لم يكن النص تضمن ذلك على التفصيل والصريح وكقولهم لا يتحيس فلا يامن خقه حبه واحدة وما يدل ذلك عليه حسب العرف بينهم والعادة من النقيض عن جميع الجنس الزايد على الجبه والامثله في ذلك كثيره فاما دليل الخطاب فهو ان الحكم اذا علق ببعض صفات المسمى في الذم ذلك على ان انا حاله في الصفة مما هو داخل تحت الاسم بخلاف ذلك الحكم الا ان يقوم دليل على وفاقه فيه لقول النبي صلى الله عليه واله في سايه الابل الزناه فتخصيمه السايه بالزناه دليل على ان العالمه ليس بها زاده وبحوزة اخير بيان المراد من القول الجمل اذا كان في ذلك لطف للعباح وليس ذلك من المحال وقد اراد الله تعالى نعم موسى ان يذبحوا بقره وكان مراده ان يكون على صفة مخصوصه ولم يتبع البيان مع قوله ان الله يامرهم ان يذبحوا بقره بل اخرجه وانكشف لهم عند السؤال حسب اقتضاه لهم الصلاح وليس في تأخير البيان انشراح القول بالامر على الفور والبدار وذلك لان تأخير البيان غير الامر الموقت بمقتضى من الزمان ما مجرد لتظبيد ذلك او قربه من زمان هو غير الامر المطلق من القرار الذي دلنا انه يقتضي الفور والبدار ولا يجوز تأخير بيان العموم لان العموم موجب لمجرده الاستيعاب في اطلاقها كحليم ومراده التخصيص ولم يكن ذلك فتداني بالغار وليس هذا تأخير بيان الجمل في الكلام وسنما فزان ولا

المتكررة موضوعه في أصل اللغة المجسر ووزن المعين فاذا ورد الأمر بغير تنقيح
بشكله وجب ابتاعه على ما يستحق بهناه سمه الجنس وسواء أضاف عليه نكرة ذلك ما
ينبغي أن لا يدخل تحت الجنس كقول النابيل الغيرة تصدق بدرهم فاشأله الأمر
أن تصدق بدرهم دينا كما كان من الدراهم وليس المنهي بالمره بالأمر بها لأن الأمر
ههنا استقصى التحصيل من النعمي بتفصيل العموم ولو قال النبي صلى الله عليه وآله علمه وآله لا يجد
أصحابه لا تدخر زرعهم ولا دينارا لا تشقى ذلك لا يزخر منها شيئا ولو قال له تصدق
بدرهم ودينارا فاذ ذلك أن تصدق بما ولم يلزمه أن تجاوزهما وليس القول بأن
الأمر بالكثر يقتضي أن يفعل إلى واحد كان من الجنس بمقدار ما تقدم من القول
في تأخير البيان عن فهم موسى عليه السلام لما أمر وأبذع بقره بلفظ التثنية لأن
حاله يقتضي أن مع الأمر لم يذبحها فكانت لهم فريضة اقتضت التوقف والسؤال
وسؤالهم ذلك على ذلك ولو تعرى الأمر من القرينة لأن مجرد ورودها بالتثنية
يستلزم الاشتراك في واحد كان من الجنس ومن هذا الباب أن ورد الأمر بلفظ
التثنية والتثنية كقوله أعط فلانا درهمين فالواجب الاشتراك في درهمين دانا
على معنى ما تقدم من القول ومنه أن ورد الأمر بلفظ الجمع المتكرر كقوله تصدق
بدرهم فليس ينبغي ذلك أكثر من أقل العموم وهو ثلثة ما لم يقع التثنية ٤
واعلم أن العموم على ثلثة أضرب فضره هو أصل الجمع المفيدة لاثنين فما زاد وذلك
لا يكون إلا فيما احتضت عبارة الاثنين في العدد فهو عموم من حيث الجمع
والضرر الثاني ما عثر عنه بلفظ الجمع المتكرر كقولك درهم ودنانير فذلك
لا يقع في أقل من ثلثة والضرر الثالث ما حصل منه علامة الاستيعاب من

القريب بالالف واللام وبمن الموضوع للشريط والجزء في قال لعبد
 عظيم العلماء قد وجب عليه تعظيم جميعهم وإذا قال من دخل دارى كرمته
 وجب عليه اكرام جميع الداخلين داره ولا سيما الظاهر ما استغنى
 حقاً عنها عن مقدمه لها والمقنة ما لم يصح الابتداء بها وحكم الدابة في العموم
 واخصوص حكم ما سندها والدابة والعطف والاستثناء اذا اغتض
 فهو راجع الى جميعها الا ان يكون هناك دليل يقصرها على شيء منها وما ورد في
 سبحانه وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن الامير الماشد من علمهم السلام بعده
 على سبيل وكان جواباً عن سؤال فانه يكون محمولاً بصوره لفظه دون
 له على السبب المخرج له عن حكم ظاهره وليس وروده على الاسباب بما في المحمل
 على حقيقته في الخطاب عقل ولا عرف ولا لسان وانما هي صفة عن ظاهره
 لقيام دلاله بمنع من ذلك مع التناقض والخفايق والمجازات لسانها في الالفاظ
 والعبارات دون المعاني المطلوبة والحقيقة من اللام ما يطابق المعنى
 الموضوع له في اصل اللسان والمجاز منه ما عبر به عن غير معناه في الاصل
 تشبيهاً واستعارة كعرض من الاعراض على وجه المجاز والاختصار
 وصفه للام بالظاهر وتعلق الحكم به انما يقصد به الى الحقيقة منه الحكم
 بالاستعارة فيه انما يراد به المجاز وكذلك القول في التأويل والباطن انما
 يقصد به الى العبارة عن مجاز القول واستعارته حسب ما ذكرناه والحكم
 على اللام بانه حقيقة او مجاز لا يجوز الابدليل بوجوب التيقن ولا يملك فيه طريق
 الظنون والعلم بذلك من وجهين احدهما الاجماع من اهل اللسان والاخر الدليل

المتم للبيان بما اطلاق بعض اهل اللغة او بعض اهل الاسلام من ليس بحجة
 في المقام المعاني انه لا يعتمد في اثبات حقيقة الكلام وتوحيدها للفظ
 فلم يتم دليل على حقيقة منه او مجاز وجب الوقف لعدم اليقين بهان وليس
 من ادعى ان جميع التماثل على المجاز وظاهر اللغة يكفيه ودلائل العقول
 والعادات تشهد بان جمهوره على حقيقة كلامه اهل اللسان ولا يصيب ايضا
 من زعم انه لا يدخله المجاز ورد في حقه في ذلك وله سبحانه فوجرا فيهما جدارا
 يريدان ينفردا وغيره من الايات الواجبة فيقال ان منه حقيقة ومنه مجاز
 فاما القول في الخطر والاباحة فهو ان العقول لا مجال لها في العلم باباحة
 ما يجوز ورود السمع فيها باباحة ولا يحظر ما يجوز وروده فيها لحظره ولذا
 العقل لم يثبت قط من السمع باباحة وحظر ولو احيى الله تعالى العقل احوالا
 واحدة من جميع لان قد اضطرهم الى موافقة ما يتبع في عقولهم من استباحة ما لا
 سبيل لهم الى العلم باباحه من حظره والجامع الى اخيرة التي لا يلبث بحتمته
 وليس ندنا للقياس والادى مجال في استخراج الاحكام الشرعية ولا يعرف من
 جهتها شي من الصواب ومن اعتد بها في المشرعات بعد على صلاحها والعقول
 تجوز نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة والكتاب بالسنة والسنة بالكتاب
 غير ان السمع ورد بان الله تعالى لا ينسخ كلامه بغير كلامه بقوله ما نسخ من اية
 او سمها ناسخ غير منها او مثلها علمنا اننا لا نسخ الكتاب بالسنة واخرنا ما سوي
 ذلك مما ذكرناه واجبة في الاخبار ما اوجبه العلم من جهة النظر فيها بصحة
 محض وان في الشك في الالتياب وكل جبر لا يصلح الاعتناء الى صحة محضه فليس

بأنه المأخوذ

محمدة في الدين ولا يلزم به عمل على حاله ولا أخبار التي تحجب العلم بالنظر فيها على
 ضرب من أحدهما التواتر المستحيل ووروده بالكذب من غير تواطؤ على ذلك إذ
 ما يقوم مقامه في الاتفاق والما في خبر واحد يقر أن له ما يقوم مقام
 التواتر في البرهان على صحته محبته وارتفاع الباطل منه والسادس التواتر
 الذي في صفاته هو ما جات به الجماعات المبالغة في الشك والاشارة إلى حد
 ند منعت العادة من اجتماعهم على الكذب بالاتفاق على تيقن الاشياء ان يتواردا
 بالاجماع وهذا أحد يعرفه كل من عرف العادات وقد يجوز أن يرد جماعة
 من ذكرناه في العدد بخبر يعرف من شاهد هم يرويه من خارج بلادهم
 ما يبدو في ظاهر وجوههم ومن منفقودهم انهم لم يتواطؤوا لتعدد التغاير
 بينهم والتأخر فيكون العلم باذنه من عالمهم دليل على صدقهم وراضا للاشكال
 في خبرهم ولزم يكونوا من الكثرة على ما قد مضاه فاما خبر الواحد القاطع للعد
 هو الذي يقر أن له دليل يقضي الناظر فيه إلى العلم بصحة محبته وربما كان الدليل
 حجة من عقل وربما كان شاهدا من عرف وربما كان إجماعا بغير خلف فمضى خبر
 الواحد من دلاله يتطوع بها على صحة محبته فانه كما قد مضاه ليس بحجة ولا مرجحا
 ولا عملا على كل وجهه وليس في إجماع الامة حجة من حيث كان إجماعا ولكن من حيث
 كان فيها الامام المعصوم فاذا ثبت انها كلها على قول فلا شبهة في ان ذلك القول
 وقول المعصوم اذ لم يكن كذلك كان الخبر عنها بانها مجمعة باطل فاما تقع
 بحجة باجماعها لهذا الوجه واحكم باستصحاب الحال واجلان حتم الحال
 ايت باليقين وما ثبت فلن يجوز الاشتغال عنه الا بوضع الدليل والاحبار

المراد

والا

إذا اختلفت في الالفاظ فلن يجمع حمل جميعها على الحقيقة من اللام إذا اريد
الجمع بينهما على الوفاق وإنما يجمع حمل بعضها على الحقيقة وبعضها على المجاز
حتى لا يتحد ذلك في إسقاط بعضها متى لم يكن حمل بعضها على الحقيقة وبعضها
على المجاز فلا بد من صحة أحد البعضين وسناد الآخر أو سناد الجميع اللهم
الا ان يكون الاختلاف بينهما يد عليه السخ فذلك لا يكون الا في اخذ اليمين
صلى الله عليه واله دون اجبانه لائمة عليهم السلام فانهم ليس اليهم تبديل شيء من
العبادات ولا نسخ ٥ قد ائتمت لك ايدي الله حمل ما سالت في اثباته واورده
بمجرد ان حجبه ودلالته لكون ذكره لك بالمعتقد كما ذكرته لم انعقد فيه
كتاب شيخنا المير حمه الله حسب ما طلبته واحمد الله اهل الجود والافاضة
وبلوتة على سيدنا محمد رسوله المنقذ بعدائيه من الضلال وعلو له الطامة يراو
الرفعة والجلال

التذكير

بأصول الفقه

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله أهل الحمد ومستحقّه ، وصلاته على خيرته المصطفين من خلقه ، سيدنا محمد رسوله الدال بآياته على صدقه ، وعلى أهل بيته الأئمة القائمين من بعده بحقه .

سألت أدام الله عزك أن أثبت لك جملاً من القول في أصول الفقه مختصرة ، ليكون لك تذكرة بالمعتقد في ذلك [١ / ب] ميسرة ، وأنا أصير^(١) الى مجوبك^(٢) ، وانتهى الى مرادك ومطلوبك بعون الله وحسن توفيقه .

(١) في «ب» أسير.

(٢) في «ب» مجوبك.

إعلم أنّ أصول الاحكام الشرعية^(١) ثلاثة أشياء: كتاب الله سبحانه، وسنة نبيّه صلى الله عليه وآله، وأقوال الأئمة الطاهرين من بعده صلوات الله عليهم وسلامه.

والطرق الموصلة الى علم المشروع في هذه الاصول ثلاثة: أحدها: العقل، وهو السبيل الى معرفة حجية القرآن ودلائل الاخبار.

والثاني: اللسان، وهو السبيل الى المعرفة بمعاني الكلام. وثالثها: الأخبار، وهي السبيل الى اثبات أعيان الاصول من الكتاب والسنة، وأقوال الأئمة عليهم السلام. والأخبار الموصلة الى العلم بما ذكرناه ثلاثة أخبار: خبر متواتر، وخبر واحد معه قرينة تشهد بصدقه، وخبر مرسل في الاسناد يعمل به أهل الحق

(١) في «ب» الشريعة.

على الاتفاق .

ومعاني القرآن على ضربين : ظاهر، وباطن .

فالظاهر : هو المطابق لخاص العبارة عنه تحقيقاً على عادات أهل اللسان ، كقوله سبحانه : ﴿ان الله لا يظلم الناس شيئاً ولكن الناس أنفسهم يظلمون﴾^(١) .

فالعقلاء العارفون باللسان يفهمون من ظاهر هذا اللفظ المراد .

والباطن : هو ما خرج عن خاص العبارة وحقيقتها الى وجوه الاتساع ، فيحتاج العاقل في معرفة المراد من ذلك الى الأدلة الزائدة على ظاهر الألفاظ ، كقوله سبحانه : ﴿أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾^(٢) .

فالصلاة في ظاهر اللفظ هي : الدعاء حسب المعهود بين أهل اللغة^(٣) ، وهي في الحقيقة لا يصح منها القيام .

والزكاة هي : النمو عندهم بلا خلاف^(٤) ، ولا يصح أيضاً فيها الاتيان ، وليس المراد في الآية ظاهرها ، وانما هو أمر مشروع .

فالصلاة المأمور بها فيها هي : أفعال مخصوصة مشتملة على قيام ، وركوع ، وسجود ، وجلوس .

والزكاة المأمور بها فيها هي^[٢/١] اخراج مقدار من المال على وجه أيضاً مخصوص ، وليس يفهم هذا من ظاهر القول ، فهو الباطن المقصود .

وأنواع أصول معاني القرآن أربعة :

أحدها : الأمر وما استعير له لفظه .

(١) يونس : ٤٤ .

(٢) البقرة : ٤٣ .

(٣) انظر لسان العرب ١٤ : ٤٦٤ (مادة صلا) .

(٤) المصدر السابق ١٤ : ٣٥٨ (مادة زكا) .

وثانيها: النهي وما استعمل فيه أيضاً لفظه .

وثالثها: الخبر مع ما يستوعبه لفظه .

ورابعها: التقرير وما وقع عليه لفظه .

وللأمر صور محققة في اللسان يتميز بها عن غيره في الكلام وهي قولك: «افعل» اذا ورد مرسلًا على الاطلاق، وان كانت هذه اللفظة تستعمل في غير الامر على سبيل الاتساع والمجاز كالسؤال، والاباحة، والخلق والمسخ، والتهديد .

والامر المطلق يقتضي الوجوب، ولا يعلم انه ندب الا بدليل .
واذا علق الامر بوقت وجب الفعل في أول الوقت، وكذلك اطلاقه يقتضي المبادرة بالفعل والتعجيل، ولا يجب ذلك أكثر من مرة واحدة ما لم يشهد بوجوب التكرار الدليل .

فان تكرر الامر، وجب تكرار الفعل ما لم تثبت حجة بأن المراد بتكراره التأكيد .

فأما الأمران اذا عطف أحدهما على الآخر، فالواجب أن يراعى فيهما الاتفاق في الصورة والاختلاف، فان اتفقا دلّ ذلك على التأكيد، وان اختلفا كان لهما حكمان .

والقول في الخبرين إذا تساويا في الصورة كالقول في الأمرين .
وامثال الامر مجزٍ لصاحبه، ومسقط عنه فرض ما كان وجب من الفعل عليه .

واذا ورد لفظ الامر معاقباً لذكر الحظر أفاد الاباحة دون الايجاب، كقول الله سبحانه: ﴿فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض﴾^(١) بعد

قوله : ﴿اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله﴾^(١) .
 واذا ورد الامر بفعل اشياء على طريق التخيير، كوروده في كفارة
 اليمين، فكل واحد من تلك الاشياء واجب بشرط اختيار المأمور، وليست
 واجبة على الاجتماع، ولا بالاطلاق .
 وما لا يتم الفعل إلّا به^(٢/ب) فهو واجب كوجوب الفعل المأمور به ،
 وكذلك الأمر بالمسبب دليل على وجوب فعل السبب . والأمر بالمراد دليل
 على وجوب فعل الارادة .
 وليس الأمر بالشيء هو بنفسه نهياً عن ضده ، ولكنه يدلّ على النهي
 عنه بحسب دلالته على حظره .
 وباستحالة اجتماع الفعل وتركه يقتضي صحة النهي العقلي عن ضد
 ما أمر به .

واذا ورد الأمر بلفظ المذكّر مثل قوله : ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾^(٢) و
 (يا أيها المؤمنون والمسلمون) وشبهه فهو متوجه بظاهره الى الرجال دون
 النساء ، ولا يدخل تحته شيء من الاناث إلّا بدليل سواه .
 وأمّا تغليب المذكّر على المؤنث فانما يكون بعد جمعها بلفظهما على
 التصريح ، ثم يعبرّ عنهما من بعد^(٣) بلفظ المذكّر . ومتى لم يجز للمؤنث ذكر
 بما يخصّه من اللفظ ، فليس يقع العلم عند ورود لفظ المذكّر بأن فيه
 تغليباً ، إلّا أن يثبت أنّ المتكلم قصد الاناث والذكور معاً بدليل .
 فأما الناس ، فكلمة تعمّ الذكور والاناث .
 وأمّا القوم ، فكلمة تعمّ الذكور دون الاناث .

(١) الجمعة : ٩ .

(٢) البقرة : ١٠٤ .

(٣) في «ب» بعده .

واذا ورد الامر مقيداً بصفة يَخَصُّ بها بعض المكلفين فهو مقصور على ذي الصفة، غير متعدية الى غيره إلا بدليل، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدَّثِرُ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾^(١).

واذا ورد بصفةٍ تتعدى المذكور الى غيره من المكلفين كان متوجهاً الى سائرهم على العموم إلا ما خَصَّصه^(٢) الدليل، كقوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^(٣).

والامر بالشيء لا يكون إلا قبله لاستحالة تعلق الامر بالموجود.

والامر متوجه الى الطفل بشرط البلوغ، وكذلك الأمر للمعدوم بشرط وجوده وعقله الخطاب، ويصح أيضاً توجه الأمر الى من يُعلم من حاله انه يعجز في المستقبل عما امر به، أو يحال بينه وبينه، أو يخترم دونه، لما يجوز في ذلك من مصلحة المأمور في اعتقاده فعل ما امر به، واللفظ له في^[١/٣] استحقاقه الثواب على نيته، وامكان استصلاح غيره من المكلفين بأمره.

فأما خطاب المعدوم والجمادات والاموات فمحال.

والأمر أمر [لعينه وبنفسه]^(٤)، فأما النهي فله صورة في اللسان محققة يتميز بها عن غيره، وهي قولك: (لا تفعل) اذا ورد مطلقاً.

والنهي في الحقيقة لا يكون منك إلا لمن دونك كالأمر.

والنهي موجب للترك المستدام ما لم يكن شرط يَخَصَّصه^(٥) بحال أو

زمان.

(١) المدثر: ١.

(٢) في «ب» خَصَّصَهُ.

(٣) الطلاق: ١.

(٤) في «ب» بعينه ونفسه.

(٥) في «ب» يَخَصَّصَهُ.

وأما الخبر فهو ما أمكن فيه الصدق والكذب، وله صيغة مبيّنة ينفصل بها عما يخالفه في معناه . وقد تستعار صيغته فيما ليس بخبر كما يستعار غيرهما من صيغ الحقائق فيما سواه على وجه الاتساع والمجاز. قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾^(١) فهو لفظ بصيغة الخبر، والمراد به الأمر بأن يؤمن من دخله .

والعام في معنى الكلام : ما أفاد لفظه اثنين فما زاد .
والخاص : ما أفاد واحداً دون ما سواه، لان أصل الخصوص التوحيد، وأصل العموم الاجتماع .

وقد يُعبر عن كل واحد منها بلفظ الآخر تشبيهاً^(٢) وتجوزاً قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ الذَّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٣) فعبر عن نفسه سبحانه وهو واحد بلفظ الجمع . وقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾^(٤) .
وكان سبب نزول هذه الآية ان رجلاً قال لأمر المؤمنين عليه السلام قُبيل^(٥) وقعة أحد : إِنَّ أبا سفيان قد جمع لكم الجموع ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام : حسبنا الله ونعم الوكيل .

فأما اللفظ الخاص المعبر به عن العام فهو كقوله عز وجل: ﴿وَالْمَلِكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾^(٦) وانما أراد الملائكة . وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ

(١) آل عمران : ٩٧ .

(٢) في «أ» تشبيهاً .

(٣) الحجر : ٩ .

(٤) آل عمران : ١٧٣ .

(٥) في «ب» قبل .

(٦) الحاقة : ١٧ .

بربك الكريم ﴿^(١) يريد يا أيها الناس .

وكل لفظ أفاد من الجمع ما دون استيعاب الجنس فهو عام في الحقيقة، خاص بالاضافة^[ب/٣] كقوله عز وجلّ: ﴿فتحننا عليهم أبواب كل شيء﴾^(٢) ولم يفتح عليهم أبواب الجنان ولا أبواب النار. وقوله: ﴿ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً﴾^(٣) وانما أراد بعض الجبال. وكقول القائل: جائنا فلان بكل عجيبة، والامثال في ذلك كثيرة، وهو كـله عام في اللفظ، خاص بقصوره^(٤) عن الاستيعاب.

فأما العموم المستوعب للجنس: فهو ما أفاد من القول نهاية ما دخل تحته، وصحّ للعبارة عنه في اللسان. قال الله عز وجلّ: ﴿والله بكل شيء عليم﴾^(٥) وقال سبحانه: ﴿كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاکرام﴾^(٦).

فأما الالفاظ المنسوبة الى الاشتراك فهي على انحاء:

فمنها ما هو مبني لمعنى سائغ في أنواع مختلفات، كاسم شيء على التنكير، فهو وان كان في اللغة موضوعاً للموجود دون المعدوم، فهو يعم الجواهر والاجسام والاعراض، غير أنّ لكل ما شمله مما عدّدناه إسماءً على التفصيل، مبنیات يختصّ كل اسم منها نوعه دون ما سواه.

ومنها: رجل، وانسان، وبهيمة ونحو ذلك، فانه يقع على كل اسم من

(١) الانفطار: ٦.

(٢) الانعام: ٤٤.

(٣) البقرة: ٢٦٠.

(٤) في «ب» مقصورة.

(٥) البقرة: ٢٨٢.

(٦) الرحمن: ٢٧.

هذه الاسماء على انواع في الصور والهيآت ، وهو موضوع في الاصل لمعنى يعمّ ويشمل جميع ما في معناه .

ومن الألفاظ المشتركة ضرب آخر، وهو قولهم : (عين) ووقوع هذه اللفظة على جارحة البصر، وعين الماء ، والذهب ، وجيد الاشياء ، وصاحب الخير، وميل الميزان وغير ذلك .

فهذه اللفظة [لمجردها غير مبنية] ^(١) لشيء مما عددناه ، وانما هي بعض المبني وتماه وجود الاضافة أو ما يقوم مقامها من الصفة المخصوصة . واذا ورد اللفظ وكان مخصوصاً بدليل فهو على العموم فيما بقي تحته مما عدا المخصوص ، ويقال انه عام على المجاز لانه منقول عما بني له من الاستيعاب الى ما دونه من الخصوص ^(٢) .

وحقيقة المجاز، هي وضع اللفظ على غير ما بني له في اللسان، فلذلك قلنا انه مجاز .

واذا ورد لفظان عامان كل واحد منهما يرفع حكم صاحبه ^(٣) ولم يُعرف المتقدمُ منهما من المتأخر، فيقال : ان أحدهما منسوخ والآخر ناسخ ، وجب فيهما الوقف ، ولم يجز القضاء بأحدهما على الآخر إلا ان يحضر دليل . وذلك كقوله سبحانه : ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً الى الحول غير اخراج﴾ ^(٤) وهذا عموم في جميع الأزواج المخلّفات ^(٥) بعد الوفاة . وقوله : ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً

(١) في «ب» بمجرد غير مبنية .

(٢) في «ب» المخصوص .

(٣) البقرة : ٢٤٠ .

(٤) في «ب» المختلفات .

يَتَرَيَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^(١) وهذا أيضاً عام، وحكهما متنافيان، فلولا أنَّ العلم قد أحاط بتقديم احدهما فوجب القضاء بالتأخرة الثانية منها لكان الصواب هو الوقف عن^(٢) الحكم بشيء منهما. وكذلك اذا ورد حكمان في قضية واحدة، أحدهما خاص والآخر عام، ولم يعرف المتقدم من المتأخر منها ولم يمكن الجمع بينهما وجب الوقف^(٣) فيهما. مثل ما روي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِي»^(٤) والرواية عنه من قوله: «ليس للولي مع البنت أمر»^(٥) وهذا يخص الاول وفي الامكان أن يقضى عليه في الاول، وكل واحد منهما يجوز أن يكون الناسخ للآخر، فعدلنا عنها جميعاً لعدم الدلالة على القاضي منها وصرنا الى ظاهر قوله عز وجل: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٦) وقوله: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾^(٧) في اباحة النكاح بغير اشتراط ولي على الاطلاق.

واذا ورد لفظ [عام في حكمه]^(٨)، وكان معه لفظ خاص في ذلك الحكم بعينه وجب القضاء بالخاص، وليس هذا مثل الأول. ومثاله قول

(١) البقرة: ٢٣٤.

(٢) في «ب» دون.

(٣) في «ب» التوقف.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ٤: ٣٩٤ و٤١٣ و٤١٨، وسنن الدار قطني ٣: ٢٢١ / الحديث ١١ و ٢١ - ٢٥، صدر الحديث.

(٥) رواه النسائي في سننه ٦: ٨٥ وأبو داود في سننه أيضاً ٢: ٢٣٣ الحديث ٢١٠٠ عن ابن عباس ولفظه: «ليس للولي مع الثيب أمر، واليتيمة تستأمر، وصمتهما إقرارها».

(٦) النساء: ٣.

(٧) النور: ٣٢.

(٨) في «ب» في حكم.

الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾^(١). وهذا عام في ارتفاع اللوم عن وطء الأزواج على كل حال.

والخصوص قوله سبحانه: ﴿وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾^(٢). فلو قضينا بعموم الآية الأولى ارتفع حكم آية^[٤/ب] المحيض بأسره. وإذا قضينا بما في الثانية من الخصوص لم يرتفع حكم الأولى العام من كل الوجوه.

فوجب القضاء بآية التخصيص منها ليصح العمل على ما بيّناه بهما.

وإذا سبق التخصيص اللفظ العام، أو ورد مقارناً له فلا يجوز القول بأنه ناسخ لحكمه، لأن العموم لم يثبت، فيستقر له حكم، وإنما خرج إلى الوجود مخصوصاً فأوجب في الحكم الخصوص. والنسخ إنما هو رفع موجود لو ترك لأوجب حكماً في المستقبل.

والذي يخص اللفظ العام لا يخرج منه شيئاً دخل تحته وإنما يدل [على أن المتكلم به أراد به الخصوص ولم يقصد به إلى ما بني في اللفظ له في العموم كما يدل^(٣) الدليل على أن المتجاوز^(٤) لم يرد من المعنى ما بني له الاسم، وإنما أراد غيره، وقصد إلى وضعه على غير ما بني له في الأصل،

(١) المؤمنون: ٥ - ٦.

(٢) البقرة: ٢٢٢.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «ب».

(٤) في «ب» التجوّز.

وليس ينحصر العموم إلاّ دليل العقل والقرآن أو^(١) السنّة الثابتة .

فأما القياس والرأي : فإنّها عندنا في الشريعة ساقطان لا يثمران علماً، ولا يخصّان عاماً، ولا يعمّان خاصاً، ولا يدلّان على حقيقة .
ولا يجوز تخصيص العام بخبر الواحد، لانه لا يوجب علماً ولا عملاً، وانما يخصّه من الأخبار ما انقطع العذر بصحته عن النبي صلى الله عليه وآله وعن أحد الأئمة عليهم السلام، وليس يصحّ في النظر دعوى العموم بذكر الفعل وانما يصحّ ذلك في الكلام المبني والصور منه المخصوصة، فمن تعلّق بعموم الفعل فقد خالف العقول، وذلك انه اذا روي أنّ النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله أحرم، لم يجب الحكم بذلك على أنّه أحرم بكل نوع من أنواع الحجّ، من افراد، وقران، وتمتع، وانما يصحّ الاحرام بنوع منها واحد .

واذا ثبت الخبر عنه عليه وآله السلام انه قال : لا ينكح المحرم، وجب عموم حظر النكاح على جميع المحرمين مع اختلافهم فيما أحرموا به من افراد، وقران، وتمتع، أو عمرة مبتولة .

وفحوى الخطاب : هو ما فهم منه^[١/٥] المعنى وان لم يكن نصّاً صريحاً فيه بمعقول عادة أهل اللسان في ذلك، كقول الله عز وجل : ﴿ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما﴾^(٢) فقد فهم من هذه الجملة ما تضمّنه [نصّها بصريحه]^(٣)، وما دلّ عليه يعرف أهل اللسان من الزجر عن الاستخفاف بالوالدين الزائد على قول القائل لهما (أف) وما تعاضم عن انتهاهما من القول وما أشبه ذلك من الفعل وان لم يكن النصّ تضمّن ذلك على

(١) في «ب» و .

(٢) الاسراء : ٢٣ .

(٣) في «ب» نصّاً صريحاً .

التفصيل والتصريح ، وكقولهم : لا تبخس فلاناً من حقه حبة واحدة ، وما يدل ذلك عليه بحسب العرف بينهم والعادة من النهي عن جميع البخس الزائد على الحبة ، والامثلة في ذلك كثيرة .

فأما دليل الخطاب ، فهو أن الحكم اذا علق ببعض صفات المسمى في الذكر دل ذلك على أن ما خالفه في الصفة مما هو داخل تحت الاسم ، بخلاف ذلك الحكم إلا أن يقوم دليل على وفاقه فيه ، كقول النبي صلى الله عليه وآله : « في سائمة الابل الزكاة »^(١) ، فتخصيصه السائمة بالزكاة دليل على ان العاملة ليس فيها زكاة .

ويجوز تأخير بيان المراد من القول المجمل اذا كان في ذلك لطف للعباد ، وليس ذلك من المحال ، وقد أمر الله تعالى قوم موسى أن يذبحوا بقرة ، وكان مراده أن تكون على صفة مخصوصة ، ولم يقع البيان مع قوله : ﴿ ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾^(٢) بل تأخر عن ذلك ، وانكشف لهم عند السؤال بحسب ما اقتضاه لهم الصلاح .

وليس ينافي تأخير البيان القول بأن الامر على الفور والبدار ، وذاك ان تأخير البيان عن الامر المؤقت بمستقبل من الزمان إمّا بمجرد لفظ يفيد ذلك ، أو قرينة من برهان ، هو غير الأمر المطلق العري من القرائن الذي قلنا^(٣) أنه يقتضي الفور والبدار .

ولا يجوز تأخير بيان العموم ، لان العموم موجب بمجرد

(١) حكى ابن حزم في المحلى ٦ : ٤٦ (كتاب الزكاة ، باب زكاة السائمة وغير السائمة من الماشية) قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال : وقد جاء في بعض الآثار « في سائمة الابل » .

(٢) البقرة : ٦٧ .

(٣) في « ب » ظناً .

الاستيعاب، فمتى أطلقه الحكيم ومراده التخصيص ولم يبين ذلك، فقد أتى بالغاز، وليس هذا كتأخير بيان المجل من الكلام وبينهما فرقان^(١). والألفاظ^[ب/٥] المنكرة^(٢) موضوعة في أصل اللغة للجنس دون التعيين، فاذا ورد الامر بفعل يتعلق بنكرة، وجب ايقاعه على ما يستحق بمعناه سمة الجنس، سوى ما زاد عليه فمن ذلك ما يفيد أقل ما يدخل تحت الجنس، كقول القائل لغيره: تصدّق بدرهم، فامثال هذا الامر أن يتصدق بدرهم كائناً ما كان من الدراهم.

. وليس النهي بالنكرة كالامر بها، لان الأمر هاهنا يقتضي التخصيص، والنهي يقتضي العموم. ولو قال النبي صلى الله عليه وآله لأحد أصحابه: «لا تدّخرن درهماً ولا ديناراً» لاقتضى ذلك ألا يدّخر منها شيئاً. ولو قال له: «تصدق بدرهم ودينار» لأفاد ذلك أن يتصدق بهما، ولم يلزمه أن يتجاوزهما.

وليس القول بأن الامر بالنكرة يقتضي أن يفعل أي واحد كان من الجنسين بمفسد ما تقدم من القول في تأخير البيان عن قوم موسى عليه السلام لما أمروا بذبح بقرة بلفظ التنكير، لأن حالهم تقتضي أن مع الامر لهم بذبحها قد كانت لهم قرينة اقتضت التوقف والسؤال، وسؤالهم ذلك^(٣) على ذلك.

ولو تعرّى الأمر من القرينة لكان مجرد وروده بالتنكير يقتضي الامتثال في أي واحد كان من الجنسين.

ومن هذا الباب أن يرد الأمر بلفظ التثنية والتنكير، كقوله: «إعط

(١) في «ب» فرق.

(٢) في «ب» والاسماء النكرة.

(٣) في «ب» دالّ.

فلاناً درهمين» فالواجب الامتثال في أي درهمين كانا على معنى ما تقدم من القول.

ومنه أن يرد الامر بلفظ الجمع المنكر كقوله: «تصدق بدراهم» فليس يفيد ذلك أكثر من أقل العموم وهو ثلاثة، ما لم يقع التبيين. واعلم أن العموم على ثلاثة أضرب:

فضرب: هو أصل الجمع المفيد لاثنين فما زاد، وذلك لا يكون إلا فيما اختصت عبارة الاثنين به في العدد، فهو عموم من حيث الجمع. والضرب الثاني: ما عُبر عنه بلفظ الجمع المنكر، كقولك: «دراهم ودنانير» فذلك لا يصح في أقل من ثلاثة.

والضرب الثالث: ما حصل منه^(١) علامة الاستيعاب من^[٦/١] التعريف بالألف واللام، وبمن الموضوع للشرط والجزاء، فمتى قال لعبده: عظم العلماء، فقد وجب عليه تعظيم جميعهم، وإذا قال: «من دخل داري أكرمه»^(٢) وجب عليه اكرام جميع الداخلين داره.

والاسماء الظاهرة: ما استغنت في حقائقها عن مقدمة لها. والمكنية: ما لم يصح الابتداء بها، وحكم الكناية في العموم والخصوص حكم ما تقدمها.

والكناية، والعطف، والاستثناء إذا أعقب جملاً فهو راجع الى جميعها، إلا أن يكون هناك دليل يقصرها على شيء منها.

وما ورد عن الله سبحانه، وعن رسوله صلى الله عليه وآله، وعن الأئمة الراشدين عليهم السلام من بعده على سبب، أو كان جواباً عن

(١) في «ب» فيه.

(٢) في «ب» أكرمه.

سؤال، فانه يكون محكوماً له بصورة لفظه دون القصر له على السبب المخرج له عن حكم ظاهره.

وليس وروده على الاسباب بمنافٍ لحمله على حقيقته في الخطاب في عقلٍ ولا عرف ولا لسان، وانما يجب صرفه عن ظاهره لقيام دلالة تمنع من ذلك مع ^(١) التضاد.

والحقائق والمجازات انما هي في الالفاظ والعبارات دون المعاني المطلوبة.

والحقيقة من الكلام: ما يطابق المعنى الموضوع له في أصل اللسان.

والمجاز منه: ما عبّر عن غير معناه في الأصل تشبيهاً واستعارة لغرض من الاغراض، وعلى وجه الایجاز والاختصار. ووصف الكلام بالظاهر، وتعلق الحكم به، انما يقصد به الى الحقيقة منه، والحكم بالاستعارة فيه انما يراد به المجاز.

وكذلك القول في التأويل والباطن انما يقصد به الى العبارة عن مجاز القول واستعارته حسب ما ذكرناه.

والحكم على الكلام بأنه حقيقة أو مجاز، لا يجوز إلاّ بدليل يوجب اليقين، ولا يسلك فيه طريق الظنون. والعلم بذلك من وجهين:

أحدهما: الاجماع من أهل اللسان.

والآخر: الدليل ^[٦/ب] المثمر للبيان.

فأما إطلاق بعض أهل اللّغة، أو بعض أهل الاسلام ممن ليس بحجة في المقال والفعال، فانه لا يعتمد في اثبات حقيقة الكلام.

ومتى^(١) التبس اللفظ فلم يقم دليل على حقيقة فيه أو مجاز، وجب الوقف لعدم البرهان.

وليس بمصيب من ادّعى أنّ جميع القرآن على المجاز، وظاهر اللغة يكذّبه. ودلائل العقول والعادات تشهد بأنّ جمهوره على حقيقة كلام أهل اللسان. ولا بمصيب أيضاً من زعم انه لا يدخله المجاز، وقد خصمه في ذلك قوله سبحانه: ﴿فوجدنا فيها جداراً يريد أن ينقض﴾^(٢) وغيره من الآيات. والواجب أن يقال: أن منه حقيقة، ومنه مجاز.

فأما القول في الحظر والاباحة فهو أن العقول لا مجال لها في العلم باباحة ما يجوز ورود السمع فيها باباحته، ولا يحظر ما يجوز وروده فيها بحظره، ولكن العقل لم ينفك قطّ من السمع [باباحة وحظر]^(٣) ولو أجبر الله تعالى العقلاء حالاً واحدة من سمع، لكان قد اضطّرهم الى واقعة ما يقبح في عقولهم من استباحة، ما لا سبيل لهم الى العلم باباحته من حظره، وألجأهم الى الحيرة التي لا يليق بحكمته.

وليس عندنا للقياس والرأي مجال في استخراج الأحكام الشرعية، ولا يعرف من جهتهما شيء من الصواب، ومن اعتمدهما في المشروعات فهو على ضلال.

والعقول تجوز نسخ الكتاب بالكتاب، والسنة بالسنة، والكتاب بالسنة، والسنة بالكتاب. غير أنّ السمع ورد بأنّ الله تعالى لا ينسخ كلامه بغير كلامه بقوله: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها﴾^(٤)

(١) في «ب» فمتى.

(٢) الكهف: ٧٧.

(٣) في «ب» باباحته وحظره.

(٤) البقرة: ١٠٦.

فعلمنا أنه لا ينسخ الكتاب بالسنة . وأجزنا ما سوى ذلك مما ذكرناه .
والحجة في الاخبار ما أوجبه العلم من جهة النظر فيها بصحة مخبرها
ونفي الشك فيه والارتباب ، وكل خبر لا يوصل بالاعتبار الى صحة مخبره ،
فليس ^[١/٧] بحجة في الدين ، ولا يلزم به عمل على حال .
والاخبار التي يجب العلم بالنظر فيها على ضربين :
أحدهما : التواتر المستحيل وروده بالكذب من غير تواطؤ على ذلك ،
أو ما يقوم مقامه في الاتفاق .

والثاني : خبر واحد يقترن اليه ما يقوم مقام التواتر في البرهان على
صحة مخبره وارتفاع الباطل منه والفساد .
والتواتر الذي وصفناه هو ما جاءت به الجماعات البالغة في الكثرة
والانتشار الى حدٍ قد منعت العادة في اجتماعهم على الكذب بالاتفاق كما
يتفق لاثنين ان يتواردا بالارجاف . وهذا حدٌ يعرفه كل من عرف العادات .
وقد يجوز أن ترد جماعة دون من ذكرناه في العدد ، بخبرٍ يعرف من
شاهدهم بروايتهم ^(١) ومخارج كلامهم ، وما يبدو في ظاهر وجوههم ، ويبين
من قصودهم إنهم لم يتواطئوا ، لتعذر التعارف بينهم والتشاور ، فيكون
العلم بما ذكرناه من حالهم دليلاً على صدقهم ، ودافعاً للاشكال في
خبرهم ، وان لم يكونوا من ^(٢) الكثرة على ما قدمناه .

فأما خبر الواحد القاطع للعدر ، فهو الذي يقترن اليه دليل يفضي
بالناظر فيه الى العلم بصحة مخبره ، وربما كان الدليل حجة من عقل ، وربما
كان شاهداً من عرف ، وربما كان اجماعاً بغير خلف فمتى خلا خبر الواحد
من دلالة يقطع بها على صحة مخبره ، فإنه كما قدمناه ليس بحجة ، ولا

(١) في الأصل : بروايتهم .

(٢) في «ب» في .

موجب علماً ولا عملاً على كل وجه .

وليس في اجماع الأمة حجة من حيث كان اجماعاً، ولكن من حيث كان فيها الامام المعصوم، فاذا ثبت أنها كلها على قول، فلا شبهة في أن ذلك القول هو قول المعصوم، اذ لو لم يكن كذلك، كان الخبر عنها بأنها مجمعة باطل، فلا^(١) تصحّ الحجة باجماعها لهذا الوجه .

والحكم باستصحاب الحال واجب، لأن حكم الحال ثابت باليقين، وما ثبت فلن يجوز الانتقال عنه إلّا بواضح الدليل .

والأخبار^[ب/٧] اذا اختلفت في الالفاظ، فلن يصحّ حمل جميعها على الحقيقة من الكلام، اذا اريد الجمع بينهما على الوفاق. وأنما يصحّ حمل بعضها على الحقيقة وبعضها على المجاز، حتى لا يقدح ذلك في اسقاط بعضها [ومتى لم يمكن حمل بعضها]^(٢) على الحقيقة وبعضها على المجاز، فلا بدّ من صحة أحد البعضين وفساد الأخرى أو فساد الجميع .

اللهم إلّا أن يكون الاختلاف فيها يدل عليه^(٣) النسخ، فذلك لا يكون إلّا في أخبار النبي صلى الله عليه وآله دون أخبار الأئمة عليهم السلام، فانهم ليس اليهم^(٤) تبديل شيء من العبادات ولا نسخ^(٥) .

(١) في «ب» فأنما .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من «ب» .

(٣) في «ب» على .

(٤) في «ب» لهم .

(٥) وقد ذيل هذه الرسالة الشيخ الكراجكي بقوله: «قد أثبت لك أيّدك الله جمل ما سألت في اثباته واوردته مجرداً من حججه ودلالاته، ليكون تذكرة لك بالمعتقد كما ذكرت، ولم أتعدّ فيه مضمون كتاب شيخنا المفيد رحمه الله حسب ما طلبت . والحمد لله أهل الجود والافضال، وصلاته على سيدنا محمد رسوله المتقدّم بهدايته من الضلال وعلى آله الطاهرين أولي الرفعة والجلال» .

